«التعجيز» الاميركي كشف عنه مسؤول بارز في الادارة الحالية، عندما ميّز ما بين الشروط الاميركية لاقامة الحوار مع المنظمة، وبين الشروط المطلوبة للقبول بحضور م.ت.ف. المؤتمر الدولي، وذلك بعدما كشف العاهل الاردني حسين، في مقابلته التلفزيونية، عن مذكرة وقّعتها وزارة الخارجية الاميركية، في شهر حزيران (يونيو) الماضي، سلّمتها الى الجانب الاردني، تنص على التالي: «عندما يتوضح، في السجل العلني، ان م.ت.ف. قبلت القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، وهي على استعداد للتفاوض من أجل السلام مع اسرائيل، وانها نبذت العنف والارهاب، فان الولايات المتحدة تقبل بأن يتمّ توجيه دعوة لـ م.ت.ف. لحضور المؤتمر الدولي» (**الحوادث**، لندن، ١٩٨٨/١٢/٢، ص ٣٣ ـ ٣٤).

المسؤول الاميركي نفسه اشار الى ان شرط «الاعتراف الواضح بحق اسرائيل في الوجود» ليس ضمن الشروط الاميركية للقبول بحضور م.ت.ف. المؤتمر الدولي، وانما هو أحد الشروط الاضافية لاقامة الحوار مع المنظمة. واعترف المسؤول بصحة ما كشف عنه الملك حسين في المذكرة الاميركية، لكنه قال: «تفسيرنا للمواقف الفلسطينية في المجلس الوطني يختلف عن تفسير الملك حسين». وكرّر المسؤول الموقف الرسمي القائل ان القبول الفلسطيني بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ «مغلف بالغموض»؛ اذ انه «يحيط القبول هذا بمؤتمر دولي حسب المفهوم الفلسطيني، وبحق تقرير المصير، وبقية قرارات الامم المتحدة» المتعلقة بالقضية الفلسطينية؛ انما، في الوقت عينه، أكد المسؤول الاميركي ان هناك «مؤشرات أيجابية» في المواقف الفلسطينية، يجب تشجيعها، وان هناك «تطوراً في التفكير الفلسطيني» يجب تشجيعه لاتخاذ المزيد من الخطوات (**المصدرنفسه**).

بين السلف والخلف

وبدلاً من «التشجيع»، أسرعت واشنطن في رد الكرة التي رماها المجلس الوطني الفلسطيني في الملعب الاميركي، برفضها منح رئيس اللجنة التنفيذية تأشيرة دخول الى الولايات المتحدة لالقاء كلمته في الجمعية العامة للامم المتحدة.

جاء رد الكرة في بيان من صفحتين أصدره وزير الخارجية الاميركية، واسهب فيه بالحديث عن «النشاطات الارهابية» للمنظمة الفلسطينية، لا سيما القوة ١٧، المكلفة بحماية عرفات. وخصّ البيان بالذكر تلك النشاطات التي استهدفت اميركيين، أو مصالح اميركية، على الرغم من محدوديتها. وأوضح البيان أن «آخر مظهر من مظاهر علاقة عرفات بالارهاب، كان ظهور رئيس اللجنة التنفيذية خلال اجتماعات المجلس الوطني في الجزائر الى جانب عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. أبو العباس الذي تتهمه العدالة الايطالية بقتل المواطن الاميركي ليون كلينغهوفر» (**انترناشيونال هيرالد تربيون**، ١٩٨٨/١١/٢٨). وبذلك استجابت الادارة الاميركية، في هذا الجانب من بيانها، للمبررات الاسرائيلية التي استندت اليها تل ـ ابيب في مطالبتها بعدم منح عرفات تأشيرة الدخول الى الاراضي الاميركية؛ وهو ما هلّل له رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، الذي وصف القرار، بأنه «جريء وله معان سياسية عديدة» (**جيروزالم بوست**، ١٩٨٨/١١/٢٩).

وفي رأي مراقبين عديدين، ان القرار الذي اتخذه شولتس، بعد مناقشات مطوّلة داخل وزارته، وخارجها، تجاوز نصيحة الخبراء في شؤون الشرق الاوسط في الوزارة، وكذلك وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية، مايكل ارماكوست (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٨٨/١١/٢٩). كما ذكر مراقبون اخرون، ان مستشار الرئيس لشؤون الامن القومي، الجنرال كولن باول، ابدى تحفظه من القرار، ونسبوا الى مسؤول كبير انه «لم يكن هناك اتفاق» بين شولتس وباول، وان الاخير كان ميالاً الى منح عرفات التأشيرة (**نيويورك تايمز**، ١٩٨٨/١١/٢٩).

هل اتخذ شولتس القرار على أساس «شخصي»، نظراً الى موقفه المتشدد من «الاعمال الارهابية» ؟ المؤشرات لا تؤكد ذلك؛ فثمة شبه اجماع لدى الادارة شدت من عضد وزير الخارجية الاميركية على اتخاذ القرار، منها، مثلاً، ان الرئيس ريغان رأى ان الولايات المتحدة ستبدو وكأنها من «الحمائم» لو منحت عرفات تأشيرة دخول. وقال، رداً على اسئلة الصحافيين الذين رافقوه في طائرته،